

أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية

كما صورها المقرئ

للكور محمد محمود الصبار

رئيس قسم الجغرافية ووكيل كلية البنات بجامعة عين شمس

بين الجغرافية والتاريخ :

ولد المقرئ بالقاهرة المعزية سنة ٧٦٦ هـ وتوفى بها سنة ٨٤٥ هـ (١٣٦٤ - ١٤٤١ م) فهو قد عاش شطراً من حياته (٢٦ سنة) في أواخر عصر المالك البحرية ، وعاش معظم حياته (٥١ سنة) في عهد المالك البرجية .

* وكان نمط الموسوعات هو النمط الغالب على تأليف العصر . تشهد ذلك فيما كتب التويري (ت ٧٣٢ هـ - ١٣٣٣ م) وابن فضل الله العمري (ت ٧٤٨ هـ - ١٣٤٨ م) والقلشندي (ت ٨٢١ هـ - ١٤١٨ م) وغيرهم من العلماء الأجلاء الذين حفل العصر بمؤلفاتهم الموسوعية الضخمة . ولكن المقرئ بلغ القمة بنمط آخر هو نمط الخطط . ولا تقول أن الرجل هو أول من ابتكر هذا الأسلوب من أساليب التاريخ ، ولا هو آخر المؤلفين الذين نهجوا هذا النهج ، ولكنه كان بلا شك أعظم كتاب الخطط في تاريخ مصر الإسلامية .

* وكتابة الخطط فن من فنون التاريخ ، ولكننا نحتفل بها نحن الجغرافيين إذ نجد فيها مصدراً مهما للدراسات الجغرافية الطبوغرافية والاقتصادية والاجتماعية . فالتاريخ ميدانه الزمان ، والجغرافية موضوعها المكان ، والخطط في دراستها تجمع بين الناحيتين ، بل هي تتخذ المكان أساساً لدراسة الزمان ، ويشير الى ذلك المقرئ في مقدمة خطته التي سماها « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » فيقول : « لما فحصت عن أخبار مصر وجدتها مختلطة متفرقة ، فلم يتبها لي إذ جمعها أن أجعل وصفها مرتباً على السنين لعدم ضبط وقت كل حادثة لاسيما في الأعصر الخالية ، ولا أن أضعها على أسماء الناس لعل أخرى تظهر عند تصفح هذا التأليف . فلهذا فرقتها في ذكر الخطط والآثار ، فاحتوى

كل فصل منها على ما يلائمه ويشاكله ، وصار بهذا الاعتبار قد جمع ما تفرق وتبدد من أخبار مصر .

✽ والمقريزى من أعلام مؤرخى مصر الاسلامية ، ولكن فهمه الجغرافية فهم قاصر ؛ والفصول الجغرافية القصار التى افتتح بها خطه لتكون تمهيداً للدراسة الطبوغرافية التاريخية لمصر لا تدل على عقلية جغرافية ممتازة ، وليست سوى ترديد لما قال به القدماء عن هيئة الأفلاك ، وصورة الأرض وموضع الأقاليم منها ، ومحل مصر وموضعها من الأقاليم السبعة . ولكن المقريزى يعنى بالمصادر الجغرافية العربية القديمة عناية فائقة ؛ وقد حصر ر. جت R. Guest ما رجع اليه المقريزى منها فوجدها تربو على الثلاثين مؤلفاً مما يدل على أن المقريزى وان لم يكن جغرافياً أصيلاً فهو كاتب يتقضى الحقائق فى مصادرهما الأصيلة المتيسرة .

✽ ولا تعيب المقريزى سطحته الجغرافية فقد استغرق التاريخ كل اهتمامه ، فلم يترك كعادة غالبية العلماء مصنفاً فى ميدان آخر غير التاريخ على كثرة ما ألف من كتب ، وقد يجوز لنا أن نستثنى من هذا كتابه « البيان والاعراب عما بأرض مصر من الأعراب » فكثير من فصوله يمكن أن يدخل فى نطاق الجغرافية . ولعل المجهود الوحيد الذى بذله فى سبيل الجغرافية الخالصة هو تعديله وتقيقه للمسودة الأولى للمعجم الجغرافى الذى وضعه أبو عبد الله الحميرى المغربى وسماه «الروض المعطار فى خبر الأقطار » ورتبه على حروف المعجم فكان آخر تلك السلسلة من المعاجم الجغرافية العربية التى بلغت الأوج فى « معجم البلدان » لياقوت الحموى .

✽ والمقريزى كاتب ذو منهج يفصله فى مقدمة خطه اذ يتحدث عن الرؤوس الثمانية وهى الغرض ، والعنوان ، والمنفعة ، والمرتبة ، وصحة الكتاب ، ومن أى صناعة هو ، وكفى فيه من أجزاء ، وأى أنحاء التعاليم المستعملة فيه ، وليس من غرضنا هنا أن نتحدث عن فقد هذا المنهج ، ولا عن مدى التزام المقريزى به فى كتابه ، بيد أننا لا يفوتنا أن نشير الى الناحية الأخيرة وهى « أى أنحاء التعاليم المستعملة فيه » بلغة المقريزى ، أو مصادر الدراسة كما نقول فى مصطلحنا الحديث فهذه المصادر عند المقريزى هى النقل من الكتب المصنفة فى العلوم ، والرواية عن أدرك من مشيخة العلم وجلة الناس ، ثم المشاهدة لما عين ورأى ، وهو بهذا يستوفى منابع البحث جميعاً ، مما يجعل كتاباته مصدراً يمكن الاعتماد عليه .

❖ ولهذا فكتابات المقرئى التاريخىة مصدر له وزنه فى دراسة الجغرافىة التاريخىة لمصر لا فى عصره فحسب ، بل وفى العصر الاسلامى كله حتى أيام الممالىك ، وكانت مصر ولا تزال بلاداً زراعىة ، غالىة سكانها من الفلاحىن الذىن يحصلون على معاشهم من الأرض واستغلالها ، والنيل هو الذى خلع عليها هذه الصفة البارزة ، فتربثها الخصبه من صنعه ، وهو شريان الحىاة فىها بعد أن ضنت عليها السماء بالمطر ، فكيف صور المقرئى هذه الحىاة الزراعىة وكيف كشف فى عباراته عن خصائصها ومميزاتها ؟

نظم الرى :

كانت مصر التى عاش فىها المقرئى كما كانت فى العهود التى سبقتة بلاداً تسيطر الزراعة على كل حياتها الاقتصادىة . وكان النيل ونظام فىضانه قد ألهم المصرىن أسلوباً فرىداً للرى هو « رى الحىاض » ، وفىه يترك ماء النيل فى فصل الفىضان لىغطى أرض الحىاض بعمق متر ونصف فى المتوسط ، ولمدة خمسة وأربعىن يوماً ، حتى اذا ما انخفض منسوب الماء فى النهر صرفت الىه مياة الحىاض بعد أن تكون الأرض قد أخذت منها ما يكفىها .

❖ وكانت أراضى الصعىد فىما عدا الفىوم مقسمة الى أحواض بسدود ترىة تمتد بىن جسور النيل وحافة الصحراء ، وكانت الأجزاء الجنوىة من الدلتا ىشملها هذا النظام كذلك ، وكانت هذه الجسور فىما ىروى المقرئى « على قسمن : سلطانىة وبلدىة ، فالجسور السلطانىة هى العامة النفع فى حفظ النيل على البلاد كافة الى حىن ىستغنى عنه . . . وىستخرج برسم عملها مال بأىدى المىستخدمىن من الدىوان وىصرف عليها ، وىفضل من المال بقىة تحمل الى بىت المال » فهى اذن من المنافع العامة الموكول أمرها للحكومة المركزىة . ولكن حدث فى أيام المقرئى ، وعلى عهد الناصر فرج بن الظاهر برقوق أن أخذت الدولة تجبى الأموال الكثرىة بدعوى حماىة الجسور العامة « ثم لا تصرف منها شىئاً البتة بل ترفعها الى السلطان ، وىتفرق كثرى منها بأىدى الأعوان ، وىسخر أهل البلاد فى عمل الجسور فىجىء الخلل » وكان هذا فى نظر المقرئى سبباً من أسباب الخراب الذى تعرضت له البلاد .

* أما الجسور البلدية فهي التي « يخص نفعها ناحية دون ناحية ، ويتولى اقامتها المقطعون والفلاحون من أصل مال الناحية » أى أن تقفات صيانة هذه الجسور المحلية كانت أيضاً على حساب الخزينة العامة ، اذ كانت تخصم من الخراج الذى يتعين على أهل الناحية دفعه ، وكانت « العادة أن المقطع اذا انفصل ، وكان قد انفق شيئاً من مال اقطاعه فى اقامة جسور لأجل عمارة السنة التى انتقل الاقطاع عنه فيها ، فان له أن يستعيد من المقطع الثانى نظير ما أنفقه من مال سنته فى عمارة سنة غيره . »

* وكانت الزراعة مقصورة على شريط ضيق من الأرض يمتد على طول النيل والترع التى تخرج منه ومن فروعه : « فالنيل اذا انتهت زيادته فتحت منه خلجان وترع يتخرق الماء فيها يمينا وشمالا الى البلاد البعيدة عن مجرى النيل ، وأكثر الخلجان والترع والجسور والأخوار بالوجه البحرى ، وأما الوجه القبلى وهو بلاد الصعيد فان ذلك قليل فيه . » وكانت أهم الترع هى خليج أشموم طناح وخليج سردوس وخليج دمياط وبحر أبى المنجا الذى حفره الأفضل ابن بدر الدين الجمالى لرى أراضى البلاد الشرقية والذى عرف باسم أبى المنجا بن شعيا الذى كان على رأس ادارة الزراعة .

* وكانت الزراعة تتوقف على حالة الفيضان ، فلو جاء عاليا عن الحد أغرق الأرض وأتلف الزرع ، ولو جاء منخفضا استحال رى الحياض وأصيبت البلاد بالقحط . ويرى المقرئى : « أن أتم الزيادات كلها ، العامة النفع للبلد كله سبعة عشر ذراعاً ، وفى ذلك كفايتها ورى جميع أراضيها ، واذا زاد عن ذلك وبلغ ثمانية عشر ذراعاً وغلقها استبحر من أرض مصر المربع ، وفى ذلك ضرر لبعض الضياع . واذا كانت الزيادة على ثمانية عشر ذراعاً كانت العاقبة فى انصرافه حدوث وباء . »

الحياة الزراعية :

وتحت هذا النظام كانت أرض مصر لا تزرع الا بمحصول واحد فى السنة من المحصولات الشتوية ، وتبقى بعد ذلك دون زراعة حتى يأتى الفيضان الجديد . ولكن الدلتا كانت تمتاز عن الصعيد بما يزرع فيها من الغلات الصيفية ، اذ كان من الممكن رفع الماء اللازم لهذه الغلات من فروع النيل والترع الخارجية منه بالسواقي والشواذيف ، ذلك لأن مستوى ماء التحاريق فى الدلتا أقرب لمستوى

الأرض الزراعية منه في الصعيد . وكانت الأراضي التي تشغلها الزراعات الصيفية تحاط بجسور من التراب لتحميها من مياه الفيضان الذي يبدأ وعصولات الصيف لم تتضح بعد .

✽ معنى هذا أن مصر كان بها نوعان من الزراعات في عهد المقرزى : الزراعات الشتوية ، وهي أهم النوعين ، والزراعات الصيفية في مناطق محدودة من الدلتا . وكان معظم الغلات التي تزرع من الغلات الغذائية ، وقليل منها كان يزرع لخدمة الصناعة أو التجارة ، ولكن بقدر محدود . وكانت الحبوب الغذائية تشمل القمح والشعير ، ويظهر أن الذرة بنوعيها الشامية والرفيعة لم تكن معروفة فلم يذكر عنها المقرزى شيئاً . وكذلك الأرز لا يشير إليه المقرزى في خطته ، ولكنه كان من الغلات التي تزرع في الفيوم ، كما يروى المقلسى في كتابه : « أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم » . وكما يروى المقرزى نفسه في « اغائة الأمة بكشف الغمة » اذ يذكر أن الأرز من الغلات التي ارتفعت أسعارها في أيام الحاكم بأمر الله الفاطمي . ولعل الذي دعا المقرزى الى اغفال ذكر الأرز في خطته أنه كان يزرع في مساحات محدودة من مناطق معينة ، وهذا هو المنتظر من غلة صيفية كالأرز تتطلب الماء الوفير في وقت تنخفض فيه مياه النيل .

✽ وكان من الغلات الغذائية الأخرى الفول والعدس والحمص والبصل والثوم ، وكان القرط وهو نوع من البرسيم يزرع علفاً للدواب . كما كانت هناك غلات تزرع بقصد الحصول على الزيت كالسهم والكتان والخس ، وغلات صناعية أخرى كالقطن وقصب السكر . ولم تقم صناعة السكر على القصب كما هو الآن وان تكن قد قامت عليه صناعة القند . وكانت هناك غلة لا تزرع الآن وهي النيل التي كانت تدخل في أعمال الصباغة .

✽ وكانت وحدة القياس في مصر هي الفدان « وهو عبارة عن أربعمائة قصبه حاكية طولاً في عرض قصبه » كما يروى المقرزى أو ٤٠٠ قصبه مربعة كما نقول بلغة اليوم : « والقصبه ستة أذرع وثلاث ذراع بذراع القماش وخمسة أذرع بذراع التجار تقريباً » فاذا حولنا هذه المقاييس الى مصطلحاتنا الحديثة فإن ذراع القماش طولها ٥٨ سم ، ومعنى هذا أن القصبه الزراعية الحاكية طولها ٣,٨٦ متر ، وعلى هذا الأساس تكون مساحة الفدان ٤٩٦٦ متراً مربعاً تقريباً بدلاً من ٤٢٠٠ م^٢ كما هو شائع اليوم .

* ويتحدث المقریزی عن مركز الغلات المختلفة في الدورة الزراعية ، وعن كمية التقاوی اللازمة لزراعة الفدان ، وعن محصول الفدان من كل غلة ، وكنا ننتظر منه وهو المعرّم بالاحصائيات أن يذكر لنا شيئاً عن المساحة المزروعة من كل غلة على وجه التقريب ، ولكنه أمر لم يلتفت إليه المقریزی . كما كنا تنتظر منه أن يحدثنا عن الآلات التي يستخدمها الفلاح في أعماله الزراعية وهي ناحية لو اهتم بها لكملت الصورة التي يعطيها عن الحياة الزراعية في عصره .

الغلات الغذائية :

كان القمح أهم غلات مصر فيما يبدو ، وكان يزرع في كل الجهات ، الا أن صلاحية الأقاليم لزراعته كانت تتفاوت ، ويفهم من كلام المقریزی أن الصعيد كان أكثر صلاحية لزراعته من الدلتا . وكان يزرع في الصعيد « على اثر القمح لكثرة الطرح ... وربما زرع على اثر الكتان والشعير ... وأصلح ما زرع القمح في اتر الباق والشرافي ... وموعد زراعته من نصف شهر بابه الى آخر هاتور ، وقد يتأخر الى شهر كيهك ... ويختلف ما يخرج من فدان القمح بحسب الأراضي فيرمى من أردبين الى عشرين أردبا ... » وكانت الضريبة المقررة على أراضي القمح هي ثلاثة أرباب للفدان في الصعيد ثم أنقصت الى أردبين ونصف . « أما أسفل الأرض فيؤخذ عنها عين لا غلة » أي أن ضربتها كانت ضريبة نقدية .

* ويزرع الشعير في اتر القمح وغيره ، وكان ينتشر من أقصى جنوب البلاد في أسوان حتى أقصى شمالها . وفي مثل هذا المدى الواسع تختلف ظروف الإنتاج وهذه بدورها تؤثر في طريقة زراعة الشعير وإنتاجه .

* ويزرع الفول « في الحرث اثر البرايب ويؤكل وهو أخضر في شهر كيهك ويتحصل من فدائه ما بين عشرين أردبا الى ما دون ذلك » وتنتشر زراعته في الصعيد وبقدر ما تحدر الأرض في الدلتا يقل فصوله ، وبذلك يصبح غلة قليلة الشيوع . ويظهر أن المحصول كان أكثر من حاجة البلاد . ولهذا كان يصدر جزء منه الى بلاد العرب عن طريق القصير ، والى بلاد الشام عن طريق موانئ البحر المتوسط .

* وكان العدس من غلات الصعيد دون الدلتا ، وهو لا يزال كذلك الى اليوم ، ولا تتطلب زراعته سوى القليل من الأعمال ، وتختلف غلة الفدان باختلاف

السنين فقد يرتفع الى عشرين أردباً أو ينخفض الى ما دون ذلك ، وكانت أكثر جهات زراعته في نواحي المنيا وأسيوط .

✽ وكان البصل من الغلات المهمة ، ويزرع بطريقة البذر أو الشتل . أما الذى يزرع بذراً فتكون زراعته في هاتور الى نصف كيهك ، ويحتاج الفدان الى ما يتراوح بين نصف وربع وية من البذور . أما الذى يزرع شتلاً فتأخر زراعته الى نحو العاشر من طوبة ، وهو أوفر غلة ، اذ يعطى الفدان منه نحو عشرة أرادب .

✽ وكانت تزرع مساحات واسعة من نباتات علف الماشية والخيول . فكان البرسيم يزرع في الدلتا ، ويزرع القترط في الصعيد عند أخذ ماء النيل في النقصان « ولا ينبغي تأخير زرعه الى أوان الريح الجنوبية التى يقال لها المرسية ، وأول ما يزرع في شهر بابه ، وربما زرع بعد النوروز » . وفي الصعيد والفيوم ، كان يزرع نوع ثالث من العلف هو الجلبان « ولا يزرع الا في أرق الأراضي حرثاً من الأرض العالية ، ويترك تلويقاً في الأرض الخرس » .

النباتات الزيتية :

أما النباتات الزيتية فكان يزرع منها السلجم (اللفت) في اقليمى أسيوط وجرجا ، ويستخرج من بذرة الزيت ، وكان يحل محله الخس في أعالي الصعيد . ولكن السمسم والكتان كانا أهم الغلات الزيتية . والأول من الغلات الصيفية اذ يزرع في برمودة ، ويدرك في أيب ومسرى . أما الآخر فغلة شتوية يزرع في هاتور ويدرك في برمودة . ولما كان الكتان من الغلات المجهدة للتربة « فهو يحتاج أن يسبخ بتراب سباح » . وكان يزرع لغرضين هما الحصول على أليافه ، والحصول على بذره الذى يستخرج منه الزيت الحار . وكان محصول الفدان ثلاثين شدة من الألياف الى ما دون ذلك ، ونحو ستة أرادب من البذور . وكانت الضرائب تحصل عنه نقداً لا غلة ، فكانت قطعة الفدان تتراوح بين خمسة دنانير وثلاثة دنانير .

الغلات الصناعية :

وكان القطن معروفاً ، ولكنه يزرع في مساحات محدودة ، وكان موعد زراعته يتأخر عن الموعد الذى يزرع فيه حالياً ، فهو كما يقول المقرئى : « يزرع في

برموده ، ويدرك في توت « أى يزرع في مايو ويجنى في نوفمبر . وهو الآن يزرع في فبراير ومارس ويجنى في أغسطس . ولا شك في أنه كان يتطلب كثيراً من النفقات ، فهو يزرع في وقت يكون ماء النيل مازال منخفضاً ، ولا بد من رفع المياه اللازمة لرى النبات الذى يحتاج لكميات كبيرة من الماء في المرحلة الأولى من مراحل نموه . ويدركه الفيضان ، وهو لا يزال في الأرض ، ولذلك كان من الضرورى حماية حقوله بالجسور . وأغلب الظن أن التكاليف الباهظة هى التى حالت دون التوسع في زراعته ، ولعلها هى التى دعت زراعه الى ترك شجيراته في الأرض بضعة سنين .

✽ وكان القصب كغلة صيفية أوسع من القطن انتشاراً ، ويتحدث المقرئى عن كيفية اعداد الأرض له ، وغرس عقله ، وطريقة سقيه ، وهى كلها لا تكاد تختلف عما هو متبع في زراعة القصب الآن في مناطقه بالصعيد . وهو « يزرع في برمهات في اثر الباق » ، ويتطلب أن تحرث الأرض حرثاً جيداً قبل غرسه اذ « تبرش أرضه سبع سكك » والبرش هو الحرث بلغة العصر . ويجوز اذا جاء الفيضان مبكراً ، « فأنجبه ما تكامل له ثلاث غرقات قبل انقضاء شهر بشنس » أى قبل انتهاء الأسبوع الأول من يونيه . وهو يحتاج للرى الصناعى بالقواديس ، ترفع الماء من مجرى النهر أو ترفعه من الآبار . ويبقى في الأرض ستين أو ثلاثاً . وكان محصول السنة الأولى يسمى « الرأس » وهو الذى نسميه الآن « قصب غرس » ، أما ما تلى ذلك من محصول فهو « الخلفة » ولا تزال هذه التسمية شائعة حتى اليوم . وكانت تقوم عليه صناعة القند . والقند غسل قصب السكر اذا جمد ، وهو ما نعرفه بالسكر الأحمر . وكانت معاصره تنتشر في جهات زراعته بالصعيد ، « وقنود الخلفة أجود غالباً من قنود الرأس » بسبب تركز العصارة في أعواد القصب مما يرفع نسبة المادة السكرية فيها .

✽ وكانت النيلة من الغلات الصيفية المعروفة . وأغلب الظن أنها لم تكن مما يزرع صغار الفلاحين ، فهى تتطلب كثيراً من النفقات في زراعتها ثم في اعدادها بعد ذلك للسوق .

✽ وبجانب هذه الغلات الرئيسية كانت تزرع غلات أخرى ثانوية كالقلقاس والبادنجان وغيرهما من الحُضْر . وكان القلقاس « يزرع عادة مع القصب » أى

أنه كان يزرع في الصعيد ، ومعنى هذا أن توزيعه الاقليمي قد تغير اليوم عما كان عليه في أيام المقریزی ، إذ أصبحت الدلتا ، وبخاصة محافظة المنوفية هي أهم جهات زراعته في الوقت الحاضر .

✽ كذلك كانت تزرع مصر بعض أنواع الفاكهة : كالموز والكروم والتفاح والخوخ والشمش والتوت . وكان الموز على صنفين شتوى وصيفي كما كان يزرع من الزهور الياسمين والرجس والورد .

تصنيف الأرض :

ونفهم من كتابات المقریزی أن الأرض الزراعية في مصر كانت تصنف أصنافاً على أسس مختلفة . ولا يزال كثير من التصنيف الذي ذكره المقریزی شائعاً حتى اليوم . فكانت الأرض تصنف على أساس ما كان فيها من زراعة سابقة الى « الباقي » وهو أثر القرط والمقاتي . ولما كانت هذه الغلات مما يثبت الأزوت في التربة ، فان زراعتها تكسب الأرض خصوبة ، ولذلك « فهي أعلى الأرض قيمة وأوفاهها سعراً » .

✽ ثم « رى الشراقي » وتلى الباقي في جودتها ، وهي « الأرض التي ظمئت في الحالية ، فلما رويت في الآتية ، وصارت مستريحة من الزرع ، وزرعت أنجب زرعها » ، والواقع أن فترة الشراقي فضلا عن أنها تريح التربة ، ولا تنهك عناصرها الغذائية ، فانها تؤدي الى تشقق الأرض شقوقاً عميقة ، وهذا يعرض باطن التربة للتهوية والتشميس ، كما تساعد حرارة الشمس على تصاعد الأملاح التي ترسبت في التربة الى السطح بفعل الجاذبية الشعرية ، فاذا مارويت غسل الماء الأرض وخلصها من أملاحها .

✽ و « البرايب » وهي أثر القمح والشعير ، وسعرها دون سعر الباقي ، فالقمح والشعير ، وان كانا من النباتات النجيلية يستفدان من عناصر التربة القدر الكبير ، ولا يزال الفلاحون حتى يومنا هذا لا يزرعون القمح والشعير في المساحة الواحدة عامين متتالين حفظاً لخصوبة التربة . فانه اذا زرعت « على أثر أحدهما لم تنجب كجباة الباقي . والبرايب صالح لزراعة القرط والقطاني والمقاتي ، فان الأرض تستريح بزراعتها ، وتصير في القابل أرض باق » ونستنتج من كلام المقریزی هذا أن الفلاح المصري على عهده ، كان يعرف الدورة الزراعية ، فهو

ينظم زراعة غلاته وفقاً لدورة خاصة يستهدف من ورائها صيانة التربة ، وبخاصة المحصول .

* ولا تزال هذه الأسماء متداولة حتى اليوم في ريف مصر ، ولكن هناك مصطلحات أخرى قد اندثرت منها « السقماهية » وهو أثر الكتان فان « زرعت قمحا خسر » والواقع أن الكتان من أكثر الغلات الشتوية انهاكا للتربة ، ولهذا ينصرف عنه الفلاح ، فلا يزرع الا في مناطق محدودة ، ولا بد من استخدام السماد في زراعته تعويضا للأرض عما تفقده بالزراعة . و « الشتوية » وهو أثر ما روى وبار في السنة الماضية ، وهو دون رى الشراقي . و « السلايح » وهو ما روى وبار ، تحرث وتعطل ، وهو مثل رى الشراقي في زرعه ، فان زرعه يكون ناجبا . وكان السبب في بوار النوعين ، فيما نعتقد أن الأرض لم يكن يصيبها من ماء الفيضان ما يكفيها ، ولم يكن الفلاح يعرف أى الأرض قد حصلت على كفايتها من الماء . فكان يزرع الأرض على أمل أن يكون قد أصابها الماء الكافي ، ثم تثبت الأيام عكس ذلك فتبور الأرض الى عام قابل ، وهذه هي « الشتوية » . فاذا توفرت له الامكانيات حرثها مرة أو مرتين في فترة بوارها حتى تتم تهويتها وتشميسها ، فيعوضه وفرة محصولها في العام التالي عن الخسائر التي لحقت به من بوارها في العام السابق ، وهذه هي « السلايح » . وقد أدى تطور نظام الري في مصر الحديثة ، وما تبعه من توفير المياه الى أن أصبحت أراضي الحياض تحصل على حاجتها من الماء ، ومن هنا اختفى المصطلحان الشتوية والسلايح من قاموس الفلاحين المحدثين .

* وقد تصنف الأرض على أساس ما يصيبها من ماء الفيضان ، فأراضى الحياض ليست كلها على مستوى واحد ، بل تشذ جهات منها عن المستوى العام بالانخفاض أو الارتفاع . فاذا كانت الأرض منخفضة غمرها ماء الفيضان ، ثم لا يجد عنها منصرفا يسبب انخفاضها ، فيحل أوان الزراعة ، ولا يزال الماء يغمرها وهذه هي « المستبحر » . وقد لا تصيب الأرض حاجتها من الماء اما لعلو سطحها عن المستوى العام أو لقصور النيل أو سد طريق الماء عنها أو غير ذلك ، وهذه هي « الشراقي » . وكلا النوعين صالح للزراعة من الناحية الميكانيكية ولكن يعطل استغلاله هذه العوامل الخارجية التي لاصلة لها بخصوبة التربة وطاقاتها الانتاجية .

* بيد أن هناك مناطق واسعة لم تكن تصلح من الناحية الكيميائية ، اذ يعطل استغلالها زيادة نسبة الأملاح في التربة ، وهى على نوعين : « الخرس » وهى « أرض فسدت بما استحکم فيها من موانع قبول الزرع » بنص عبارة المقریزی وهى الأرض الملحية التى تزيد فيها نسبة كلوريد الصوديوم عن القدر المناسب وتظهر بصفة خاصة فى القسم الشمالى من الدلتا ، ويمكن اصلاحها بالغسيل المستمر حتى تخلص من أملاحها . ثم « السباخ » ويعرفها المقریزی بأنها « أرض غلب عليها الملح حتى ملحت ، ولم ينتفع بها فى زراعة الحبوب .. وربما زرعت مالم يستحکم السباخ فيها بغير الحبوب » ، وهذه هى التربة القلوية التى يفسدها وجود كربونات الصوديوم بنسبة تزيد على ٠,٥٪ فاذا قلت النسبة عن ذلك فانها تصلح لنمو بعض أنواع النبات . واعتقد أن هذا هو ما عناه المقریزی بقوله « مالم يستحکم السباخ فيها » ولا تزال هذه التربة القلوية تعرف باسم السباخ فى كثير من جهات مصر ، وبخاصة فى الوجه البحرى ، وان تكن قد شاعت لها على ألسنة الفلاحين أسماء محلية مختلفة منها الشفص والجبص والقرموط وغير ذلك .

* ونظراً لتضائل الرقعة الزراعية للأسباب التى رواها المقریزی عن خراب مصر ، فقد أهملت مساحات واسعة من الأرض القابلة للزراعة ، فمت فيها النباتات الطبيعية من الحلفاء والقصب الهندى ، وغيرهما من الأعشاب . وكان المصريون يصنفون الأرض على أساس وجود هذه النباتات أو خلوها منها الى أصناف منها « الوسخ » . وهى « كل أرض استحکم وسخها ، ولم يقدر الزارعون على ازاحتها كله بل حرثوا وزرعوا فيها فجاء زرعها مختلطا بالحلفاء ونحوها » . ثم « الوسخ الغالب » وهى كل « أرض حصل فيها نبات شغلها عن قبول الزراعة ، ومنعت كثرته من زراعتها فصارت مراعى » ، وهذه هى أرض البرارى فى شمال الدلتا التى استمر الجزء الأكبر منها على حاله حتى أواخر القرن التاسع عشر ، حينما بدىء فى استصلاح أراضيها .

* من هذا العرض السريع نستطيع أن نخرج ببعض حقائق تميز الأحوال الزراعية على عهد المقریزی عن الأحوال فى مصر المعاصرة منها :

١ - كان جزء صغير من الأراضي النيلية فى مصر هو المزروع ، اذ كانت الزراعة والرى على سجيتهما ، ولم تكن هناك مشروعات قد أتاحت لضبط مياه

النيل . ولم يذكر المقرئى مساحة الأرض التى كانت تزرع على أيامه . ولكننا نستطيع أن نقدر هذه المساحة على أساس ما يذكره عن عدد الفلاحين ، فهو يقدر أن عدد الفلاحين اللازمين لزراعة أرض مصر هو « ٤٨٠ ألف حراث ... » « فإذا أقيم بها هذا القدر من العمال تمت عمارتها وكمل خراجها » . ولكن العدد الذى كان موجوداً فى عهده هو ١٢٠ ألف مزارع منهم ٧٠ ألفاً فى الصعيد و ٥٠ ألفاً فى الدلتا . فإذا قدرنا أن الحراث يستطيع أن يقوم بخدمة خمسة أفدنة ، فإن معنى هذا أن مساحة الأراضى الزراعية كانت نحو ٢,٥ مليون فدان ، ولكن الذى كان يزرع منها فى عهد المقرئى لا يزيد على ٦٠٠ ألف فدان بسبب ما عم مصر من الحراب الذى يشير المقرئى الى شىء من أسبابه فى فقرات متناثرة فى كتاب الخطط وكان أهمها اهمال السياسة المائية ، وعدم العناية بشئون الجسور .

٢ - هذه المساحة على ضآلتها لم تكن تزرع كلها طول السنة بل كان يزرع منها فى الحريف أو فى الصيف ، ويزرع معظمها فى فصل الشتاء .

٣ - وكان الغالب على الزراعة المصرية هو زراعة الحبوب الغذائية ، وكانت تكفى الحاجة المحلية اذا جاء الفيضان مناسباً ، وربما تبقى منها فائض يصدر الى الخارج .

المجتمع المصرى :

كانت هذه هى الأحوال الاقتصادية للمجتمع الزراعى المصرى الذى عاش فيه المقرئى ، وهو مجتمع اقطاعى يوزع فيه السلطان الأرض على الأمراء والأحفاد ، وكانت الاقطاعات اما بلاداً يستغلها مقطعها كيفما شاء أو تقوداً يحصلها من بعض البلاد ، وكان المصريون أصحاب البلاد الشرعيون فلاحين يعملون لحساب أصحاب الاقطاع ويعيشون عيش الكفاف .

* وكانت أغذيتهم تختلف فى الصعيد عنها فى الوجه البحرى ، فأهل الصعيد يفتنون كثيراً بتمر النخل والحلاوة المعمولة من قصب السكر ، « وأهل أسفل الأرض يفتنون كثيراً بالقلقاس والجلبان » وهم يكثرون من أكل السمك طرياً ومالحاً . وعند الفلاحين « نوع من الحبز يدعى كعكا يعمل من جرش الحنطة ويجفف وهو أكثر أكلهم السنة كلها » ويشرب الجمهور من ماء النيل وبعضهم يشرب مياه الآبار .

✽ وقد أدى الفقر وتفشى الأوبئة ، وظلم الأمراء والجند ، واغارات الغربان من الصحراء الى أن فقد المصريون الأمل في المستقبل فشاعت فيهم روح التواكل حتى أن المقریزی يذكر أن « من أخلاقهم عدم النظر في العواقب فلا نجدهم يدخرون عندهم زاداً كما هي عادة غيرهم من سكان البلدان » . ولعمري كيف كان المقریزی ينتظر من المصريين أن يعملوا حساباً للغد في مجتمع يقول هو عنه : « أنه قد تقلص فيه ظل العدل ، وسفرت أوجه الفجور ، وكثر الجور عن أنيابه وقلت المبالاة ، وذهب الحياء والحشية من الناس حتى فعل من شاء ما شاء » .

✽ كان المجتمع المصري قد دب فيه الفساد ، وبدأت عوامل الانحلال تتخرق في كيانه ، مما مهد للغزو العثماني في القرن التالي . وكان المقریزی نفسه يتوقع انهيار هذا المجتمع بعد أن رآه ، وقد تفشى فيه « الفقر ، والفاقة ، وقلة المال ، وخراب الضياع والقرى ، وتداعى الدور للسقوط ، وشمول الخراب أكثر معمور القاهرة ، واختلاف أهل الدولة وانقضاء مدتهم » ، وقد صدق حدس المقریزی ، فلم تمض ٧٦ سنة على وفاته حتى كانت مصر قد وقعت تحت سلطان العثمانيين .

✽ رحم الله الشيخ تقى الدين أحمد بن على المقریزی ، فقد كان دائماً مواطناً مصرياً غيوراً أحب بلده ، فحرص على أن يكتب تاريخها ، وأن يسجل ما عن له عن أحوالها ، وظروف سكانها ، فترك لنا ذخيرة نرجع اليها ، ونستهدى بها لنأخذ من الماضي زاداً لمستقبل بنينا ، ونهضة نقيم كيانها على أسس من الكفاية والعدل وحب الخير والسلام .